

العميد علي حسن الزميلي مدير إدارة مكافحة المخدرات يعرض في حديث لـ 14 أكتوبر

المخدرات تهرب عبر سواطنا الممتدة إلى المهرة

ظلت مسألة تعاطي المخدرات والاتجار بها إلى ما قبل 3 عقود في بلادنا غير موجودة نسبيا او نستطيع القول بأنها لم تكن شيئا مذكورا، لكنها أصبحت اليوم ظاهرة موجودة بين الشباب المترف الذي لا رقيب له ولا حسيب والخطر هو المتاجرة بها وترويجها بأنواعها «الحشيش والشبو والحبوب المخدرة» المنتشرة بشكل ملحوظ في ايماننا هذه. قد تكون نسبة الترويج والمتاجرة بهذه الآفة الخبيثة والخطيرة على مجتمعنا ليست كبيرة مقارنة بدول الإقليم الا أنها تظل تندر بمستقبل أسود للمتاجر بها ومتعاطيها من مختلف الاعمار.

١٤ أكتوبر التقت بالعميد علي حسن الزميلي مدير إدارة مكافحة المخدرات فرع العاصمة عدن.. الذي حدثنا عن جهود ادارته ومنتسبيها من افراد وضباط في التصدي لهذه الحرب القذرة والخطيرة التي تستهدف مجتمعنا حيث خرجنا معه باللقاء التالي :

لقاء / رياض مطر - تصوير / مصطفى شاهر



تنقصنا الأجهزة المتطورة.. والشرطة النسائية مطلوبة في عملنا

ولعدم وجود افراد من الشرطة النسائية في نقاط التفتيش تتبع ادارة مكافحة المخدرات تقوم بتفتيش النساء المتواجدين في السيارة، ولأن ضباط وافراد النقاط تغلب عليهم النخوة والتقاليد التي تمنع إجراء التفتيش الدقيق للسيارة بوجود النساء.. فإنه يتم السماح للسيارة بالمرور؛ وبهذه الطريقة المخادعة تمر المخدرات عبر نقاط التفتيش المختلفة.

نقص في التأهيل والإمكانيات

واضح من حديثكم أن ضباطكم وافرادكم يحتاجون إلى تدريب وتأهيل في الكشف عن هذه الآفة الخطيرة ؟ هذا صحيح.. وفي الحقيقة أن منتسبي إدارتنا لم يتم تلقيهم منذ فترة طويلة أي دورات خارجية أو داخلية تؤهلهم للعمل في هذه الإدارة كمتخصصين في محاربة المتاجرة والترويج لهذه المادة الدخيلة على مجتمعنا وعلى العاصمة عدن.. وكل مانقوم به ويجهد ذاتي هي دورات قصيرة جدا نعملها داخل الإدارة ممكن نعتبرها أجيديات في عمل مكافحة المخدرات.. ومع ذلك فإن هذه (الأجيديات) مكنت منتسبينا من القدرة على خوض عملهم لمحاربة هذه الآفة وتجارها بكل حزم واقتدار.

• ماذا عن الإمكانيات المادية والمعدات الأخرى التي تحتاجونها؟

• عميد علي الزميلي ماهي مهام ادارة المخدرات كيف كانت وماذا أصبحت ؟

طبعاً ادارة مكافحة المخدرات .. كانت عبارة عن اقسام تابعة للبحث الجنائي في ادارات الأمن في جميع محافظات الجمهورية، وفي العام 2004م اتخذ قرار بأن تكون هناك ادارة عامة خاصة بمكافحة المخدرات على مستوى عموم الجمهورية ، وبعدها بعامين اي في العام 2006م تم تأسيس الادارة العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية على أن تكون لها أفرع تتبع إدارات الأمن في عموم محافظات الجمهورية، ومنها إدارة فرع العاصمة عدن.

طبعاً ومنذ أن توليت مسؤولية هذه الإدارة قبل عامين وبالتحديد في أكتوبر العام 2022م.. انا وكل ضباط وافراد الادارة مستمرين بعمل القيات التي سبقتنا في بذل الجهود لمكافحة هذه الآفة الخطيرة والدخيلة على محافظة عدن. بدعمنا في هذه الجهود التي نبذلها الأخ اللواء مطهر الشعبي مدير عام امن عدن بتقديره لنا الدعم المعنوي ونسبياً المادي في تسير مهامنا، واداء واجبتنا في سبيل اجتناب هذه الآفة المدمرة لشبابنا ومجتمعنا.

عامان من الإنجاز

• هل لكم بحصيلة ضبطيات منذ توليكم مسؤولية الادارة ؟

- بكل سرور..فنتيجة عملنا نستطيع اظهارها من خلال الإحصائيات التي توضح بالإرقام ما تم انجازه خلال عامين من تولينا منصب مدير فرع ادارة مكافحة المخدرات في العاصمة عدن، وهي كالتالي: في العام 2023م استطعنا التحقيق في 30 قضية بعد أن استلمنا بلاغات عننا، وبلغت حصيلة عدد المتهمين على ذمة هذه ال30 قضية الذين تم القبض عليهم 50 متهما و3 متهمات.

وكانت كميات المخدرات التي صادرناها كالتالي: 3 كجم و736 جراما و15 ملجم من الحشيش. و15 جراما من مادة الشبو. إضافة إلى مصادرة 4023 من كبسولات (البريجالين) المخدرة، التي بدأ بعض الشباب بتعاطيها مؤخراً. بالنسبة للعام 2024م الذي يشارف على الانتهاء فأحصائياتنا حتى بداية شهر أكتوبر المنصرم كانت كالتالي: عدد القضايا 42 وبلغ عدد المتهمين فيها 70 متهما ومتهمتين بالمتاجرة بالمخدرات. المواد المصادرة: 10كجم و572 جم حشيش. 74355 كبسولة بريجالين.

السواحل بوابة التهريب

• هل هناك مناطق معينة يسهل تهريب المخدرات منها ؟ نعم.. فمن خلال عملنا كجهة مختصة في مكافحة المخدرات ..فإننا نستطيع أن نحدد بالقول: أن المخدرات تهرب عبر سواحل المحافظات المحررة الممتدة من الساحل الغربي إلى سواحل المهرة التي يقدر طولها بحوالي 1500 كيلو متر. وإمكانيات الادارة العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية لاتسمح بتغطية هذه المسافة، فلاتوجد معها أجهزة متطورة للكشف عن المخدرات، وإنما يعتمد ضباطها وأفرادها العاملون على المعلومة التي تصلهم والتعامل معها بالخبرة الأمنية المكتسبة لديهم، وهو ماينطبق علينا نحن في فرع الادارة بالعاصمة عدن، فإننا نحاول توظيف الخبرة الأمنية في عملنا حتى نغطي نقص الإمكانيات والخبرة التخصصية بمكافحة المخدرات. فبجهود وخبرة منتسبي ادارة مكافحة المخدرات فرع عدن فإننا استطعنا أن نحيط ولا تزال العديد من المحاولات من قبل المهربين لإدخال المخدرات إلى العاصمة عدن. وقد اظهرت لكم الإحصائيات التي نذكر بالإرقام عدد البلاغات التي استلمناها والمتهمين الذين القينا عليهم القبض واحتلناهم إلى النيابة المختصة وكذا كميات المخدرات المصادرة وأنواعها.

• من الإحصائية التي اظهرتها يتضح أن العنصر النسائي بدأ يدخل على خط تهريب المخدرات ؟ - بالضبط .. يتم استغلال بعض النساء من قبل مهربي المخدرات وذلك لحاجتهن المادية وظروفهن الاقتصادية الصعبة.. بعضهن من المتسولات .. فيتم استغلال هؤلاء فيأخذونهن مقابل أجر مادي إلى المهرة.. وعند عودة المهرب من هناك محملاً بالمخدرات يتم استخدام هؤلاء النساء في السيارة عبر النقاط الامنية منتحلات صفة عائلة المهرب.



خطورة على كل فرد في المجتمع..فهذه الخطورة لاتفرق بين صغير أو كبير، رجل أو امرأة، ابن غفير أو وزير.

كذلك أتمنى من وزارة الاوقاف أن تحت خطباء وأئمة المساجد والدعاة على التركيز في رسائلهم داخل المسجد وخارجها على ارشاد المجتمع واولياء الامور إلى متابعة ابنائهم وتنبيههم إلى خطورة ومضار المخدرات ووعظهم بما

لمكافحة المخدرات في الوزارة والتي هي بدورها لم يتم دعمها ايضاً من قبل وزارة الداخلية بالدورات التأهيلية الداخلية أو الخارجية.

ضرورة وجود الشرطة النسائية وازدادت الحاجة في ادارة مكافحة المخدرات في العاصمة عدن افراداً من الشرطة النسائية لأنه

أتمنى من القيادات المجتمعية والأوقاف والإعلام مشاركتنا في الحرب على المخدرات وتجارها

خلال عامين
أطنا أكثر
من 120
متهماً متاجراً
بالمخدرات
إلى النيابة
المختصة

يملي عليهم الدين من اجتناب هذه الآفة المحرمة، حتى يتم تجنبهم مخاطر الوقوع في براثن هذه الآفة الخبيثة. وللإعلام الرسمي والأهلي بمختلف أنواعه..المرئي والمسموع والمقروء دور في محاربة التعاطي والاتجار بهذه الآفة وأن يكونوا منابر ارشادية وذلك عبر رسائلهم المختلفة من اخبار واعلانات توعوية ومشاهد تمثيلية وغيرها من الرسائل التي يقدمونها للجمهور يظهرون من خلالها كل المخاطر القانونية والصحية والمجتمعية للمخدرات ومن يتعاطاها ويتاجر بها.

هذه الامنيات إذا تحققت فإننا نستطيع ليس فقط الحد من انتشار المخدرات، بل واجزم اننا نستطيع القضاء عليها نهائياً، ليس في العاصمة عدن بل وجميع المحافظات المحررة.

كما ذكرنا في السابق، يستخدم مهربي المخدرات النساء في عملية التهريب.. مما يحتم وجود شرطة نسائية تقوم بالتفتيش وايضاً التحقيق إذا لزم الأمر مع هؤلاء النساء.

كلمة اخيرة تريد ان توجهها ؟؟ والله لنا في ادارة مكافحة المخدرات عدد من المطالب لتحسين عملنا وجزها في الآتي:

أتمنى من وزير الداخلية اللواء ابراهيم حيدان والأخ مطهر الشعبي مدير امن العاصمة عدن ان يقدم لنا الدعم المادي والمعنوي بما يكفل أن نحقق النجاحات السريعة في عملنا. كما أتمنى ايضاً من القيادات المجتمعية أن تكون شريكاً فاعلاً في عملنا لأن عملنا يتطلب ايضاً جهود توعوية ورفع درجة اليقظة بين افراد المجتمع لما تشكل المخدرات من

بالنسبة لنا كما تشاهدون مبنى الادارة متواضع جداً، وإمكانياتنا شحيحة، فلا توجد معنا الأسلحة الكافية، ولا الأطقم الخاصة بنا كإدارة مكافحة المخدرات..ففي حالة نزولنا لإداء مهمة من المهام الخاصة بعملنا..فإننا نضطر أن نتواصل مع عمليات امن عدن أو العمليات المشتركة..فيتم التعاون معنا من قبل إحدى هاتين الدائرتين وذلك بإنزال أطقم مع افرادها معنا لتنفيذ المهمة، وهذا يبطل أحياناً من سرعة حركة عملنا في تعقب المطلوبين لدينا. أيضاً عدد ضباطنا وافرادنا غير كاف، وكما اوضحت لك في اجابتي على سؤالك السابق، نعمل على تأهيلهم بمجهود ذاتي حتى يكونوا مؤهلين في تخصص مكافحة المخدرات، لأن ضباط وافراد الادارة يقومون حالياً بتنفيذ المهام الملقة على عاتقهم كما قلت وأكثر بحسبهم الامني فقط ولم يتم اعطاؤهم أي منح داخلية أو خارجية من قبل الادارة العامة